

## تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخل الاستهلاكي في الجزائر

- دراسة قياسية للفترة (1990-2021) باستعمال دالة الاستثمار الكينزية-

**The impact of foreign direct investment on consumer income in Algeria  
- An econometric study for the period (1990-2021) using the Keynesian  
investment function -**\* محمد الأمين وليد طالب<sup>1</sup>، عبد العالي جفافة<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، (taleb.oualid@gmail.com)<sup>2</sup> جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، (abdelaali.djefafala@univ-oeb.dz)

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/09/16

تاريخ الاستلام: 2023/05/13

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى إظهار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الاستهلاكي في الجزائر، وقد اعتمدت الدراسة على إحصائيات صادرة من هيئة الأمم المتحدة إضافة إلى منشورات الديوان الوطني للإحصاء الجزائري؛ وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. حيث أظهرت الدراسة القياسية خلال الفترة 1990-2021 أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودخل القطاع الاستهلاكي في الجزائر ضعيفة جداً، وذلك اعتماداً على دالة الاستثمار الكينزية والتي بينت أن الميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر اعتماداً على الدخل الاستهلاكي يقدر بـ 2.05% بمعنى أن الارتفاع في الدخل الاستهلاكي بوحدة واحدة يقابله ارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.0205 وحدة وهذا مؤشر ضعيف يدل على عدم وجود علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الموجود في الجزائر والدخل الاستهلاكي خلال الفترة 1990-2021 أين نجد فترات حافظ فيها الدخل الاستهلاكي على نفس المستوى من الارتفاع مع وجود انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الدخل الاستهلاكي، دراسة قياسية، الجزائر.

تصنيف JEL: E220.

**Abstract:**

The study aims to show the relationship between foreign direct investment and consumer income in Algeria. The study relied on statistics issued by the United Nations, in addition to the publications of the Algerian National Bureau of Statistics. It has adopted the descriptive approach and the analytical approach. As the standard study during the period 1990-2021 showed that the relationship between foreign direct investment and the income of the consumer sector in Algeria is very weak; This is based on the Keynesian investment function, which showed that the marginal propensity for foreign direct investment in Algeria, depending on consumer income, is estimated at 2.05%, meaning that the increase in consumer income by one unit is offset by an increase in foreign direct investment by 0.0205 units, and this is a weak indicator indicating that there is no strong relationship. Between foreign direct investment in Algeria and consumer income during the period 1990-2021, we find periods in which consumer income maintained the same level of rise with a decrease in the flow of foreign direct investment.

**Key words:** Foreign direct investment, consumer income, an econometric study, Algeria.**Classification JEL:** E220.

\* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تعتمد الدول النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة سريعة من أجل الحصول على الإضافات الاقتصادية. وقد اعتمدت عليه الدول الصاعدة حديثاً من أجل بلوغ الذروة في أسرع مدة ممكنة؛ ويكمن سبب ذلك في امتلاك المستثمر الأجنبي المباشر لآخر الابتكارات المتوصل إليها عالمياً؛ لأن تفكير الدول النامية في الحصول على التقنية الحديثة بنفسها سيستغرق الكثير من وقت والتكلفة ولزماً لن تستطيع في ظل العولمة والانفتاح التنافسي بين مختلف المستثمرين؛ والجزائر كغيرها من الدول النامية تريد الاستفادة من المستثمر الأجنبي المباشر للنهوض بمعدلات النمو الاقتصادية بصفة عامة ودخل المستهلكين بصفة خاصة لان ارتفاع معدلات دخل المستهلكين سبب من أسباب الرفاهية الاقتصادية، لذلك تسعى الجزائر منذ عقود إلى التخلص من التبعية لقطاع المحروقات كمصدر وحيد للدخل الوطني الخام أين فكرت بالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة سريعة للتحويل، وأنه قادر على جعل الجزائر قطب إفريقيا للتصدير خارج المحروقات بعد تحقق الاكتفاء الذاتي؛ كما أنه يوفر مصدر للخزينة العمومية حالة استقراره. وهذا بعد عجزها الداخلي في إنشاء اقتصاد يضمن لها الثروة الدائمة. وعلى هذا الأساس نحاول في هذه الورقة البحثية الاجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على

الدخل الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

انطلاقاً من السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وما حصة الجزائر منه خلال الفترة 1990-2021؟

- ما هي تطورات الدخل الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

- ما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الاستهلاكي باستخدام الميل الحدي للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

فرضية الدراسة: انطلاقاً من الإشكالية السابقة تبنت الدراسة الفرضية الرئيسية التالية:

الميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على الدخل الاستهلاكي في الجزائر ضعيف ولا يرقى للتطلعات المخطط لها.

انطلاقاً من الفرضية الرئيسية السابقة تبرز لنا الفرضيات الفرعية التالية:

- حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي العالمي مهمة ولا تتناسب مع الإمكانيات المتاحة؛

- عرف الدخل الاستهلاكي في الجزائر ارتفاع متواصل خلال الفترة 1990-2021؛

- لا توجد علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

**هدف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودخل المستهلكين في الجزائر باستخدام دالة الاستثمار الكينزية لأن وجود علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودخل المستهلكين في الجزائر دليل على أن الاستثمار الأجنبي

المباشر يساهم في توفير فرص عمل للقطاع الاستهلاكي المحلي وعدم وجود علاقة قوية هو مؤشر على أن المستثمر الأجنبي المباشر له أهداف أخرى لا تتعلق باليد العاملة المحلية.

**منهجية الدراسة:** يحاول الموضوع إيجاد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الاستهلاكي في الجزائر من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام بيانات صادرة عن مؤسسات رسمية ممثلة في هيئة الأمم المتحدة وكذا الديون الوطني للإحصاء الجزائري.

**خطة الدراسة:** من اجل الإجابة على سؤال الإشكالية ارتأينا لتقسيم الدراسة وفق ثلاث محاور رئيسية هي على التوالي: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وحصة الجزائر منه خلال الفترة 1990-2021؛ تقدير الدخل الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؛ تقدير الميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على دالة الاستثمار الكينزية.

### المحور الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وحصة الجزائر منه خلال الفترة 1990-2021:

مع ظهور العولمة وسيطرت النظام الاقتصادي الرأسمالي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي؛ برز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل الأكثر تأثير على الحياة الاقتصادية. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لجلب مختلف رؤوس الأموال كما أنه أداة لجلب التقنية الحديثة من جهة؛ كما أنه مصدر مالي تستفيد منه الخزينة العمومية من جهة أخرى. والجزائر تسعى كغيرها من الدول النامية إلى استقطابه من أجل الاستفادة من مختلف المزايا التي يمتلكها.

#### 1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

اختلف المهتمين بالاستثمار الأجنبي المباشر في صياغة مفاهيم متعلقة به إلا أن هذه المفاهيم مجتمعة تعطي صورة واضحة عن هذه الظاهرة العالمية.

**أ- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:** عُرّف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجل طويلة الأجل" (سمير محمد عبد العزيز، 2013، ص 15)؛ كما عُرّف على أنه: "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموماً، قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي" (منصوري الزين، 2012، ص 16)، كما عُرّف على أنه: "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي المباشر إما بسبب الملكية الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة" (نزيه عبد المقصود مبروك، 2006، ص 31)، كما عرف على أنه: "نقل للهيكل والمنشآت من دولة لأخرى من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات داخل ذلك البلد" (Jeffrey Parker, 2010,p15). كما عرف على أنه: " ذلك الاستثمار الباحث على علاقات اقتصادية طويلة المدى في بلدان غير بلده الأصلي" (Michael hwang and others, 2011,p99).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه: حركة مختلف رؤوس الأموال بين دول العالم من أجل تحقيق أهداف مالية، اقتصادية وحتى سياسية.

#### ب- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تسعى العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى (المطلب، 2015، ص 3). ففي الجزائر يعد الاستثمار

في الطاقة (بترو، غاز) التوجه الأول للاستثمار الأجنبي المباشر. وتوجد عدة تصنيفات للاستثمار الأجنبي المباشر حيث يهتم أهمها بتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على المشاركة الاستثمارية فيقسم الاستثمار الأجنبي المباشر بين:

**ب.1- الاستثمار ذو الملكية التامة للمستثمر الأجنبي:** ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر في الدول المضيفة (ناصر بوعزيز، 2017، ص 26).

**ب.2- الاستثمار المشترك مع الدولة المضيفة:** هو مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وتكون المشاركة متعلقة برأسمال، الإدارة، براءات الاختراع. (ناصر بوعزيز، 2017، ص 26) وهو ذلك الاستثمار الذي تتدخل فيه الدولة المضيفة بملكية الاستثمار لأهداف معينة مثل القاعدة الاستثمارية 49/51 بموجب الأمر 68-561 المؤرخ في 1968/10/31 بعد مسار عسير من المفاوضات بين شركة سوناطراك وشركة قيتي. (بلعربي عبد القادر، 2017، ص 42)

**ب.3- الاستثمار في شكل شركات متعدد الجنسيات:** وهي تلك الشركات التي مركزها الأم في الدولة الأصلية والتي توزع فروع لها في دول أخرى، حيث تمثل الشركات متعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية. (الطاهر، 2014، ص 171)

**ج- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد حاول المفكرين الاقتصاديين عبر مختلف المراحل الاقتصادية التي مرّ بها الاقتصاد العالمي في وضع فرضيات لأسباب انتقال الاستثمارات الأجنبي المباشرة، فالمفكر ينطلق من الواقع الذي يعيش فيه لصياغة نظرية يتبناها توضح ولو لفترة مؤقتة المشكلة الاقتصادية المطروحة، إلا أن أسباب انتقال رؤوس الأموال بين الدول مختلفة ومتعددة ولا يمكن حصرها في سبب وحيد. فبعد توفر الظروف المناسبة لانتقال رؤوس الأموال بين مختلف الدول ظهرت عدة نظريات حاولت تفسير؛ فهم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي كثيرة أهمها:

**ج.1- النظرية الكلاسيكية:** ينطلق الكلاسيك من فكرة المنافسة التامة للاستثمار الأجنبي المباشر مع عدم وجود حدود تمنع انتقال رؤوس الأموال بين الدول. حيث يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبي المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على المستثمر الأجنبي وليس على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في النقطتين التاليتين: صغر حجم رؤوس الأموال المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات، أما النقطة الثانية فهي ميل المستثمر الأجنبي إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عمليات الاستثمار إلى الدولة الأم بدلاً من استثمارها في الدولة المضيفة (قحف، 1989، ص 14).

**ج.2- نظرية عدم كمال السوق:** تقوم هذه النظرية على المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها (صقر، 2003، ص 48). لذلك توفر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للمستثمر الأجنبي التي توفر له قدرة تنافسية أكبر ما يلي: نوعية الإنتاج، المهارات الإدارية وإنتاجية وتسويقية، القدرة على تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعر، التفوق التكنولوجي، القدرة على الاستفادة من الامتيازات المحلية....

**ج.3- نظرية الميزة الاحتكارية:** ظهرت هذه النظرية في ظل ظروف كانت تقر بمختلف العيوب التي ميزت النظريات الكلاسيكية وقد أقرت بوجود ميزة احتكارية تمكن المستثمر من السيطرة على الأسواق الخارجية. صاحب هذه النظرية هو الكندي ستيفن هايمر (ليليا بن منصور، 2012، ص 119)، وقد اقترحها لأول مرة في أطروحة الدكتوراه الخاصة به وتم توسيعها لاحقاً بواسطة

Kindleberger C. P. (2009, p1151). Manjula S Salimath) فتركيز هذه النظرية على أن المستثمر الأجنبي يمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا يتمتع بها المستثمر المحلي وبالتالي يستطيع السيطرة على السوق بمجرد الدخول إليه.

**ج.4- نظرية توزيع المخاطر:** تركز هذه النظرية على فكرة توزيع مخاطر الاستثمار من بيئة لأخرى لاختلاف العائد بين المناطق في العالم فظروف معينة قد تؤدي إلى ربح في منطقة وخسارة في منطقة أخرى وبالتالي تغطية الخسارة. (رضا عبد السلام، 2010، ص 38)

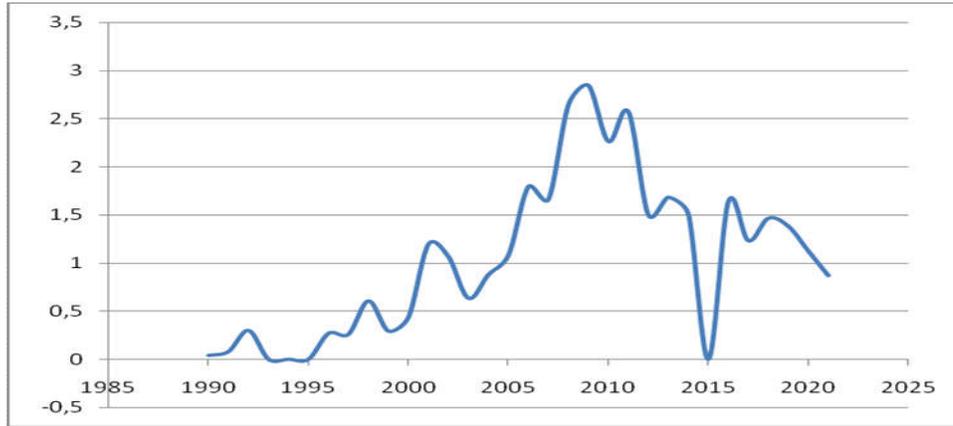
**ج.5- نظرية دورة حياة المنتج:** وضع هذه النظرية ريموند فرنون عام 1966 تفسر هذه النظرية الاستثمار الأجنبي بمراحل يمكن تلخيصها في ثلاث هي: مرحلة ابتكار السلعة في الدول المتقدمة وتصديرها إلى دول أخرى، قيام دول أخرى بإنتاج وتصدير نفس السلعة ووصولها للدول النامية، قيام الدول النامية بإنتاج وتصدير السلعة إلى الدولة المبتكرة لها بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج (ليليا بن منصور، 2012، ص 120)؛ إلا أن هذه النظرية تشير بأن الدول المتقدمة لهم القدرة العالية على ابتكار سلع أخرى جديدة بسبب الكفاءة العالية لعوامل الإنتاج في هذه الدول. (Pedro nuevo, 1975, p3) لذلك سميت بدورة حياة المنتج أي أن السلع الجديدة هي دائمة الظهور في الدول المتقدمة ثم تختفي بعد إنتاجها في دول أخرى بتكاليف أقل وهكذا...

**ج.6- النظريات الحديثة للاستثمار:** تري النظريات الحديثة للاستثمار أن انتقال الاستثمار بين الدول يكون خاضع للمردود المتوقع من الاستثمار أو ما يسمى بطريقة القيمة الحالية الصافية، بمعنى أن المستثمر يقوم بإجراء دراسة حول مردود الاستثمار في ذلك البلد استناداً إلى بيانات فإذا وجد بأن ذلك الاستثمار له مردود قارنه مع مردود بقية المناطق ليختار المردود الأكبر (Johan E Eklund, 2013, p2). لذلك فنظريات اليوم تتجه لمعايير أكثر واقعية من سابقاتها حيث تركز على إمكانية التوسع في الإنتاج في ذلك البلد (Trygve haavelmo, 1960, p3) ومن هنا ينبغي الإشارة إلى أن توفير البيانات الميدانية هو أهم عنصر يعتمد عليه المستثمر في إجراء دراساته التي تستخدم طريقة القيمة الحالية الصافية والتي تعتمد على توقع للمردود المستقبلي لذلك المشروع في عدة مناطق من العالم ويتم اختيار المنطقة التي من المتوقع أن يحقق فيها المشروع مردود أكبر.

**2- نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر:** تسعى الجزائر بعيداً عن التبعية لقطاع المحروقات كمصدر للدخل الوطني الخام إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدر للثروة الدائمة كما أنه يوفر مناصب العمل، لذلك حاولنا تتبع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر القادم نحو الجزائر خلال الفترة 1990-2021: (الإجمالي بالمليار دولار) اعتماداً على التقارير العالمية للاستثمار (التقارير العالمية للاستثمار من 1990 إلى 2022). فقد عرّف الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر تطورات لا ترقى للتطلعات كون الإمكانيات الهائلة التي تحوزها البلاد تسمح بالحصول على حصة أكبر من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي؛ فقد بلغت قيمة الاستثمارات الوافدة للجزائر في سنة 1990 ما قيمته 0.04 مليار دولار أو 40 مليون دولار ما يمثل نسبة 0.02% من حجم الاستثمارات الأجنبي المباشرة الداخلة في العالم، وهي نسبة مهملة لو قارناها مع حجم الاستثمارات العالمية الداخلة، والمقدرة في تلك السنة بـ 205 مليار دولار ويعود سبب هذا الانخفاض للتغير الجذري الذي عرفته الجزائر في تلك السنة بعد تخليها عن النظام الاشتراكي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية بما يناسب اقتصاد السوق. وقد ارتفعت الحصة إلى 80 مليون دولار مقابل الانخفاض في الحجم العالمي للاستثمار في سنة 1991 أين انخفضت الاستثمارات العالمية الداخلة إلى 154 مليار دولار، ثم ارتفعت الحصة من جديد إلى 300 مليون دولار سنة 1992 أين انعدمت في السنوات الثلاث الموالية بسبب المشاكل السياسية التي عرفتها الجزائر في تلك السنوات، أين عاود الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في الظهور سنة 1996 بقيمة 270 مليون دولار ثم 260 مليون دولار سنة 1997 أين وصلت القيمة في سنة 1998 إلى 607 مليون دولار لأول مرة فوق عتبة النصف مليار دولار ثم انخفضت في السنتين اللاحقتين عن

هذه العتبة حيث حققت الحصة 292 مليون دولار ثم 438 مليون دولار، وفي سنة 2001 حققت القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبي المباشرة الداخلة نحو الجزائر عتبة مليار دولار؛ حيث حققت 1.196 مليار دولار أو نسبة 0.15% من قيمة الاستثمارات الأجنبي المباشرة الداخلة في العالم، ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع العودة التدريجية للاستقرار السياسي ورغم ذلك فتعتبر النسبة مهملة لو قارناها بالإمكانات التي تحوزها الجزائر في شتى المجالات، ثم انخفضت الحصيلة تدريجياً في الثلاث سنوات الموالية ثم تم تحقيق حصة قياسية جديدة بـ 1.795 مليار دولار سنة 2006 ثم تجاوزت الحصة عتبة الملياري دولار في سنة 2008 بتحقيقها لقيمة 2.646 مليار دولار أو ما نسبته 0.16% من الحجم العالمي للاستثمارات الداخلة. وهي نسبة مهملة كذلك. وقد واصلت الحصيلة مستوياتها المتذبذبة في حدود المليار والملياري دولار خلال السنوات اللاحقة أين تم تسجيل أكبر حصيلة محققة في السلسلة وهي سنة 2009 بقيمة 2.847 مليار دولار أو ما نسبته 0.23% من حجم التدفقات الاستثمارية الداخلة في العالم (التقارير العالمية للاستثمار من 1990 إلى 2022) وهي كذلك نسبة مهملة. ويمكن توضيح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر في المنحنى الموالي:

شكل رقم (01): تطور حجم الاستثمارات الداخلة للجزائر للفترة 1990-2021 (الوحدة مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- التقارير العالمية للاستثمار الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة 1990-2022،

راجع الموقع: <https://unctad.org/search?keys=world+investment> (2023/03/13)

كما يمكن تتبع تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر بشكل أكثر تفصيلاً في الجدول الموالي والذي يتيح مقارنة بين نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي الداخل مع الحصة العالمية من الاستثمار الأجنبي وكذا حصة كل قارة من قارات العالم:

جدول رقم (01): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والقاري ونصيب الجزائر منه للفترة 1990-2021 (الوحدة مليار دولار أمريكي)

| السنوات | الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الداخل | نصيب أوروبا | نصيب أمريكا الشمالية | نصيب آسيا | نصيب أمريكا الوسطى وجنوبية | نصيب أستراليا | نصيب إفريقيا | نصيب الجزائر |
|---------|--|-------------|----------------------|-----------|----------------------------|---------------|--------------|--------------|
| 1990    | 207,7                                    | 104,4       | 56                   | 27,9      | 8,1                        | 8,5           | 2,8          | 0,04         |
| 1991    | 154                                      | 82,8        | 25,7                 | 28,7      | 10,7                       | 2,6           | 3,5          | 0,08         |
| 1992    | 166                                      | 78          | 23,9                 | 39,9      | 15,5                       | 4,9           | 3,8          | 0,3          |

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخل الاستهلاكي في الجزائر

|      |         |        |        |        |        |       |      |       |
|------|---------|--------|--------|--------|--------|-------|------|-------|
| 1993 | 223,45  | 79,9   | 55,4   | 64,35  | 13,1   | 5,3   | 5,4  | 0     |
| 1994 | 256,5   | 88,8   | 53,3   | 77     | 26,8   | 4,5   | 6,1  | 0     |
| 1995 | 342,5   | 136,6  | 68     | 90     | 28,9   | 13,4  | 5,6  | 0     |
| 1996 | 389     | 131,5  | 94     | 110    | 42,9   | 4,7   | 5,9  | 0,27  |
| 1997 | 486,5   | 155    | 115    | 132,9  | 64,3   | 8,3   | 11   | 0,26  |
| 1998 | 707,2   | 296,2  | 197,2  | 127,1  | 69,2   | 7,9   | 9,6  | 0,607 |
| 1999 | 1087,5  | 523,2  | 308,8  | 182,1  | 85,7   | 2,4   | 12   | 0,292 |
| 2000 | 1401,5  | 178,1  | 380,8  | 193,1  | 77,3   | 15,6  | 9,8  | 0,438 |
| 2001 | 825,3   | 395,1  | 187,1  | 142,4  | 69,7   | 11    | 20   | 1,196 |
| 2002 | 628,1   | 316,8  | 96,6   | 130    | 53,7   | 15    | 16   | 1,065 |
| 2003 | 565,7   | 279,9  | 60,6   | 153,5  | 41,9   | 9,4   | 20,4 | 0,634 |
| 2004 | 732,4   | 218,2  | 135,4  | 250,3  | 64,3   | 42,5  | 21,7 | 0,88  |
| 2005 | 986     | 509,1  | 130,5  | 262,1  | 70,4   | 0     | 38,2 | 1,081 |
| 2006 | 1461    | 628,4  | 296,9  | 379,7  | 69,6   | 31    | 55,4 | 1,795 |
| 2007 | 1978,8  | 988,4  | 374,4  | 401,1  | 106,4  | 45,5  | 63   | 1,662 |
| 2008 | 1697,3  | 551    | 379,8  | 524,6  | 123    | 46,7  | 72,2 | 2,646 |
| 2009 | 1114,2  | 378    | 148,5  | 434,1  | 72,4   | 22,6  | 58,6 | 2,847 |
| 2010 | 1309    | 356,6  | 221,3  | 535,2  | 117,2  | 35,6  | 43,1 | 2,264 |
| 2011 | 1524,4  | 425,3  | 267,9  | 597,9  | 149,4  | 41,3  | 42,6 | 2,571 |
| 2012 | 1574,7  | 542,2  | 242,1  | 488,8  | 190    | 59,6  | 52   | 1,499 |
| 2013 | 1425,4  | 349,5  | 270,8  | 517,9  | 179,6  | 56,8  | 50,8 | 1,684 |
| 2014 | 1403,9  | 329,8  | 260,7  | 460,2  | 115,4  | 58,5  | 53,9 | 1,507 |
| 2015 | 2041,8  | 719,5  | 511,5  | 514,3  | 106,5  | 29,6  | 57,6 | 0     |
| 2016 | 1983,5  | 874,8  | 507,8  | 468,4  | 91,5   | 48,3  | 46   | 1,636 |
| 2017 | 1700,5  | 569,8  | 303,8  | 502    | 106,7  | 45,3  | 41,5 | 1,232 |
| 2018 | 1495,2  | 363,6  | 297    | 498,6  | 100,6  | 68    | 50,6 | 1,466 |
| 2019 | 1539,9  | 429,2  | 296,5  | 473,9  | 117,2  | 36,2  | 45,4 | 1,382 |
| 2020 | 998,9   | 72,53  | 180,14 | 535,32 | 87,6   | 20,14 | 39,8 | 1,125 |
| 2021 | 1582.31 | 219.03 | 427.05 | 618.98 | 134.46 | 25.08 | 82.9 | 0.870 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- التقارير العالمية للاستثمار الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة 1990-2022،

راجع الموقع: (2023/03/13) <https://unctad.org/search?keys=world+investment>

يمكن تقسيم ما سبق ذكره بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للجزائر إلى ثلاث فترات هي الفترة 1990-1999؛ وهي الفترة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري تحول جذري على اثر انهيار القطب الشرقي وتحولها للنظام الرأسمالي والذي من مبادئه السماح

للخوفا بغض النظر عن جنسيتهم بالولوج في الاقتصاد الوطني حيث عرفت بداية هذه الفترة ارتفاع نسبي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ثم انعدم الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التدهورات السياسية التي حدثت في البلد، أين دخلت البلاد في حالة عدم الاستقرار خلال السنوات 1993-1994-1995، وعادت الاستثمارات الأجنبي المباشرة الداخلة فوق عتبة الصفر في النصف الثاني من هذه الفترة ولكن تحت عتبة المليار دولار؛ ثم الفترة 2000-2009 حيث عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة انتعاشاً بعد عودة الاستقرار السياسي للبلاد حيث اتجه حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل نحو إلى الارتفاع حيث اقترب إلى حدود الثلاث مليارات دولار سنة 2009؛ أما الفترة الثالثة والمتمثلة في المرحلة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2021؛ فخلال هذه الفترة اتجه منحني الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل نحو الانخفاض بعد أن وصل سنة 2009 إلى 2.847 مليار دولار بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل سنة 2021 حوالي 0.87 مليار دولار. بانخفاض عن السنة السابقة له بـ 0.225 مليار دولار.

إن ارتفاع منحني الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر لا يعنى أن وضعه في الجزائر جيد على اعتبار أن مساحة الجزائر وإمكاناتها أكبر بكثير من 2.847 مليار دولار كأكبر نصيب سنوي للجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الداخل، في حين عرفت تحركات الاستثمارات الأجنبي المباشرة بعد انخيار الاتحاد السوفييتي طفرات تجاوز حجم الاستثمار فيها الخمس أضعاف وتكرزت الاستثمارات في أوروبا وأمريكا الشمالية ثم تحولت الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبي المباشرة نحو آسيا سنة 2004 أين استقرت في هذه القارة سنة 2008 إلى حد آخر إحصائيات السلسلة، ويبقى نصيب الجزائر ضعيف جداً من هذه الاستثمارات التي تعتبر الحل الذي اعتمدت عليه دول سارت في طريق النمو بسرعة تجاوزت فيها سرعة تطور الدول الرائدة قبلها مثل الصين، الهند...

ومن اجل الإجابة على سؤال الإشكالية في تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي الداخل والدخل الاستهلاك في الجزائر لابد من تحويل قيمة الاستثمارات الأجنبية الداخلة للجزائر من الدولار الأمريكي للدينار الجزائري أو تحويل الدخل الاستهلاكي من الدينار الجزائري للدولار الأمريكي وكلا الطريقتين تعطي نفس النتيجة ومن اجل تحويل تلك التقديرات بطريقة موضوعية إلى الدينار الجزائري لابد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي عرفها سوق الصرف الدينار خلال فترة الدراسة.

فحسب التقارير العالمية للاستثمار فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 33.331 مليار دولار خلال الفترة 1990-2021 وعندما نأخذ بعين الاعتبار التغير الذي عرفه سعر صرف الدينار خلال فترة الدراسة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر القادم للجزائر خلال فترة الدراسة يقدر بحوالي 2760.523744 مليار دينار أين انخفض الدينار بنسبة 1020.95 % أمام الدولار. ففي سنة 1990 قدر سعر الدولار بـ 12.02 دج أين ارتفع إلى 134.7387 دج. في نهاية سنة 2021. أين أن سعر الدولار الأمريكي ارتفع بأكثر من 10 أضعاف مقارنة بقيمة الدينار الجزائري خلال 32 سنة. ويمكن تتبع هذا التغير في الجدول الموالي.

جدول رقم(02): تقدير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالدينار الجزائري للفترة 1990-2021 (الوحدة مليار دج)

| التغير في الاستثمار | الاستثمار الأجنبي المباشر -مليار دينار | سعر الصرف | الاستثمار الأجنبي المباشر -مليار دولار | السنوات |
|---------------------|--|-----------|--|---------|
| -                   | 0.4808                                 | 12.02     | 0.04                                   | 1990    |
| 0.7896              | 1.2704                                 | 15.88     | 0.08                                   | 1991    |
| 5.2786              | 6.549                                  | 21.83     | 0.3                                    | 1992    |
| -6.549              | -                                      | 34.1      | -                                      | 1993    |
| -                   | -                                      | 40.75     | -                                      | 1994    |

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخل الاستهلاكي في الجزائر

|         |        |          |             |              |
|---------|--------|----------|-------------|--------------|
| 1995    | -      | 50.58    | -           | -            |
| 1996    | 0.27   | 56.49    | 15.2523     | 15.2523      |
| 1997    | 0.26   | 58.17    | 15.1242     | -0.1281      |
| 1998    | 0.607  | 59.41    | 36.06187    | 20.93767     |
| 1999    | 0.292  | 68.01    | 19.85892    | -16.20295    |
| 2000    | 0.438  | 75.95    | 33.2661     | 13.40718     |
| 2001    | 1.196  | 77.13    | 92.24748    | 58.89138     |
| 2002    | 1.065  | 80.49    | 85.72185    | -6.52563     |
| 2003    | 0.634  | 71.29    | 45.19786    | -40.52399    |
| 2004    | 0.882  | 72.0659  | 63.5621238  | 18.3642638   |
| 2005    | 1.081  | 73.3627  | 79.3050787  | 15.7429549   |
| 2006    | 1.795  | 72.6464  | 130.400288  | 51.0952093   |
| 2007    | 1.662  | 69.3656  | 115.2856272 | -15.1145608  |
| 2008    | 2.646  | 64.5684  | 170.8479864 | 55.5623592   |
| 2009    | 2.847  | 72.6460  | 206.823162  | 35.9751756   |
| 2010    | 2.264  | 74.4041  | 168.4508824 | -38.3722796  |
| 2011    | 2.571  | 72.8537  | 187.3068627 | 18.8559803   |
| 2012    | 1.499  | 77.5519  | 116.2502981 | -71.0565646  |
| 2013    | 1.684  | 79.3809  | 133.6774356 | 17.4271375   |
| 2014    | 1.507  | 80.5606  | 121.4048242 | -12.2726114  |
| 2015    | -      | 100.4641 | -           | -121.4048242 |
| 2016    | 1.636  | 109.4654 | 179.0853944 | 179.0853944  |
| 2017    | 1.232  | 110.9610 | 136.70352   | -42.3818744  |
| 2018    | 1.466  | 116.6169 | 170.9603754 | 34.2568554   |
| 2019    | 1.382  | 119.1953 | 164.7279046 | -6.2324708   |
| 2020    | 1.125  | 131.092  | 147.4785    | -17.2494046  |
| 2021    | 0.870  | 134.7387 | 117.2227    | -30.255831   |
| المجموع | 33.331 | -        | 2760.523744 | -            |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- التقارير العالمية للاستثمار الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، راجع الموقع:

<https://unctad.org/search?keys=world+investment> (2023/03/13)

- تقارير بنك الجزائر بخصوص التغير في سعر الصرف، راجع الموقع:

[https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_AR.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm) (2023/03/13)

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2021. عند الأخذ بالدينار الجزائري كقيمة للتدفق؛ ويكمن سبب ذلك في التغيير الذي حدث في سعر الصرف. فقد فقدَ الدينار الجزائري أكثر من 90% من قيمته أمام الدولار الأمريكي خلال الـ 32 سنة من فترة الدراسة.

### المحور الثاني: تقدير الدخل الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021:

يُعبّر عن دخل المستهلكين دون الإنفاق الحكومي في الجزائر حسب إحصائيات موقع الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر بالعلاقة التالية:

$$\text{دخل أصحاب الشؤون العقاريين} + \text{دخول الإداريين} + \text{دخل الفلاحة} + \text{دخل القطاع الاقتصادي} = \text{دخل المستهلكين}$$

يحتوي الجدول الموالي على بيانات تخص دخل المستهلكين في الجزائر للفترة 1998-2017 حسب النشرات الرسمية للديوان الوطني للإحصاء. على أن يتم تقدير بقية السلسلة للفترة 1990-2021 باستخدام الطرق الإحصائية.

عرف الدخل الاستهلاكي في الجزائر ارتفاع مستمر خلال سلسلة الدراسة وهو أمر طبيعي كون الزيادة السكانية السبب الرئيسي الأول كما أن الجزائر تمتلك موارد طبيعية يتم استغلالها بصورة مستمرة. فقد قدر دخل المستهلكين حسب الديوان في سنة 1998 بـ 1504.5 مليار دينار جزائري أين ارتفع بمعدل متذبذب دون أي انخفاض خلال سنوات الدراسة إلى أن وصل إلى قيمة 11145.1 مليار دينار جزائري سنة 2017. بارتفاع إجمالي يقدر بـ 9640.6 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل ارتفاعاً بأكثر من 6 أضعاف أو ما نسبته 640.78%، وهو مؤشر على أن الجزائر توفر وبصورة مستمرة مداخل للمستهلكين، حيث كان ترتيب القطاعات من حيث توفير الدخل الاستهلاكي في بداية السلسلة المقدمة من النشريات الخاصة بديوان الإحصاء والمتعلقة بسنة 1998 يمثل القطاع الاقتصادي المصدر الأول الموفر للدخل الاستهلاكي بنسبة 53.97% بينما يمثل قطاع الإدارة المصدر الثاني من حيث النسبة بـ 24.31% بينما حل قطاعي الفلاحة والشؤون العقارية في المرتبة الثالثة والرابعة بنسبة 20.57% و 1.15% على الترتيب. وفي آخر سنة للسلسلة حسب موقع الديوان الوطني للإحصاء والمثلة في سنة 2017 لم يتغير الترتيب لكن تغيرت نسب المساهمة على النحو التالي 50.7% للقطاع الاقتصادي؛ 28.2% لقطاع العائلات؛ 20.33% لقطاع الفلاحة؛ 0.77% للقطاع العقاري. حيث تشير النسب لوجود تراجع في نسبة مساهمة القطاعات الثلاثة لصالح قطاع الإدارة الذي ارتفعت نسبة مساهمته إلى 28.2% وهو مؤشر سيئ والذي من المفترض أن قطاع الإدارة هو الذي يفقد حصته لصالح القطاعات الأخرى في ظل التطور المعلوماتي.

جدول رقم (03): تطور دخل المستهلكين في الجزائر للفترة 1998-2017 (الوحدة مليار دج):

| السنوات | القطاع الاقتصادي | فلاحة | إدارة | شؤون عقارية | المجموع | التغير |
|---------|------------------|-------|-------|-------------|---------|--------|
| 1998    | 812              | 309.4 | 365.8 | 17.3        | 1504.5  | -      |
| 1999    | 868.4            | 336.2 | 388.2 | 20.7        | 1613.5  | 109    |
| 2000    | 932.2            | 324   | 410.4 | 24.9        | 1691.5  | 78     |
| 2001    | 1013.7           | 387.3 | 464.3 | 29.9        | 1895.2  | 203.7  |
| 2002    | 1398.2           | 378.6 | 489.3 | 39.7        | 2305.8  | 410.6  |
| 2003    | 1467.6           | 462.8 | 542.2 | 41.8        | 2514.4  | 208.6  |
| 2004    | 1600.3           | 576.4 | 598   | 30.6        | 2805.3  | 290.9  |
| 2005    | 1785.4           | 575.8 | 634.1 | 34.7        | 3030    | 224.7  |

|      |        |        |        |      |         |        |
|------|--------|--------|--------|------|---------|--------|
| 2006 | 1960.1 | 635.4  | 684    | 37.6 | 3317.1  | 287.1  |
| 2007 | 2322.1 | 697.9  | 810.7  | 39.6 | 3870.3  | 553.2  |
| 2008 | 2647.3 | 705.1  | 1101.2 | 45.1 | 4498.7  | 628.4  |
| 2009 | 2957.2 | 921.6  | 1241.7 | 47.2 | 5167.7  | 669    |
| 2010 | 3310.2 | 1005.8 | 1627.5 | 43.2 | 5986.7  | 819    |
| 2011 | 3652.6 | 1165.6 | 2414.3 | 47.8 | 7280.3  | 1293.6 |
| 2012 | 4005.1 | 1412.6 | 2708.9 | 54.3 | 8180.9  | 900.6  |
| 2013 | 4631.9 | 1616.3 | 2585.9 | 57.8 | 8891.9  | 711    |
| 2014 | 4964   | 1761.2 | 2811.8 | 77.8 | 9614.8  | 722.9  |
| 2015 | 5304.3 | 1924.2 | 2975.8 | 75   | 10279.3 | 664.5  |
| 2016 | 5600.1 | 2127.6 | 3130.9 | 77.6 | 10936.2 | 656.9  |
| 2017 | 5651.4 | 2266.7 | 3141.6 | 85.4 | 11145.1 | 208.9  |

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على:

منشورات الديوان الوطني للإحصاء، راجع الموقع: [https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327\(2023/03/13\)](https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327(2023/03/13))

ومن أجل الإجابة على سؤال الإشكالية والمتعلق بالفترة 1990-2021 سنقوم بتقدير دخل المستهلكين للفترة 1990-2021 اعتماداً على الإحصائيات المقدمة من الديوان الوطني للإحصاء خلال الفترة 1998-2017 باستخدام طريقة الوسط الحسابي حيث يتعذر علينا استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير قيمة الدخل لبقية السنوات لإتمام السلسلة 1990-2021 بسبب طول السلسلة من جهة ووجود القيم المتطرفة من جهة أخرى؛ لذلك سنستخدم **الوسط الحسابي** والذي يحسب بقسمة مجموع التغير في الدخل على عدد السنوات (شريف شطبي، 2006/2005، ص 31)، وما نلاحظه في السلسلة هو تطور سريع في الدخل انطلاقاً من سنة 2001 والسبب وراء ذلك هو الاستقرار السياسي الذي عرفته تلك السنة والذي انعكس على الوضع الاقتصادي كما أن ارتفاع أسعار المحروقات ساعد الدولة على توفير فرص عمل وبالتالي سنقسم السلسلة إلى فترتين: فترة قبل 2001 عرفت تغيرات طفيفة في الدخل وفترة بعد 2001 عرفت ارتفاع نسبي ومستقر في الدخل. حيث أن الوسط الحسابي للارتفاع في الدخل الاستهلاكي للفترة قبل 2001 استناداً إلى الإحصائيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصاء هو 93.5 مليار دينار أما الوسط الحسابي لبقية السلسلة فيقدر بـ 556 مليار دينار وبالتالي تكون السلسلة 1990-2021 كالتالي:

جدول رقم (01): تقدير دخل المستهلكين في الجزائر للفترة 1990-2021 (الوحدة مليار دج)

| السنوات | دخل المستهلكين في الجزائر | السنوات | دخل المستهلكين في الجزائر |
|---------|---------------------------|---------|---------------------------|
| 1990    | 756.5                     | 2006    | 3317.1                    |
| 1991    | 850                       | 2007    | 3870.3                    |
| 1992    | 943.5                     | 2008    | 4498.7                    |
| 1993    | 1037                      | 2009    | 5167.7                    |
| 1994    | 1130.5                    | 2010    | 5986.7                    |
| 1995    | 1224                      | 2011    | 7280.3                    |
| 1996    | 1317.5                    | 2012    | 8180.9                    |

|      |        |  |      |         |
|------|--------|--|------|---------|
| 1997 | 1411   |  | 2013 | 8891.9  |
| 1998 | 1504.5 |  | 2014 | 9614.8  |
| 1999 | 1613.5 |  | 2015 | 10279.3 |
| 2000 | 1691.5 |  | 2016 | 10936.2 |
| 2001 | 1895.2 |  | 2017 | 11145.1 |
| 2002 | 2305.8 |  | 2018 | 11701.1 |
| 2003 | 2514.4 |  | 2019 | 12257.1 |
| 2004 | 2805.3 |  | 2020 | 12813.1 |
| 2005 | 3030   |  | 2021 | 13369.1 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً:

- الجدول رقم 3؛

- تقدير بقية السنوات اعتماداً على الوسط الحسابي. (شريف شطبي، 2006/2005، ص31)

### المحور الثالث: تقدير الميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على دالة الاستثمار الكينزية.

بالمفهوم الاقتصادي الكينزي الاستثمار هو تيار من الإنفاق على التثبيات الجديدة ودالته مرتبطة بالدخل الذي يرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن الزيادة في الدخل تعني زيادة في الاستثمار والعكس، ونعبر عن دالة الاستثمار (أحمد، 2017، ص 76) كما يلي:

$$I=I_0+eY_d$$

حيث أن  $e$  هو الميل الحدي للاستثمار، و  $I_0$  هو الجزء من الاستثمار المستقل عن الدخل. ومن أجل الوقوف على دالة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمفهوم الكينزي اعتماداً على دخل القطاعات الاستهلاكية لا بد من حساب الميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يحسب بالتغير في الاستثمار على التغير في الدخل وذلك بالاعتماد على متغيرين هما الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الاستهلاكي.

$$e = \frac{\partial I}{\partial Y}$$

وفق العلاقة التالية:

ويحسب الميل الحدي للاستثمار كما هو مبين في الجدول الموالي بقسمة التغير في الاستثمار على التغير في الدخل لكل سنة على حدي على أن يتم حساب الميل الحدي للاستثمار للسلسلة بقسمة مجموع الميول الحدية لسنوات الدراسة على عدد السنوات.

جدول رقم (05): تقدير الميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2021 (الوحدة مليار دج)

| السنوات | دخل المستهلكين | الاستثمار الأجنبي المباشر - مليار دينار | التغير في الدخل $\Delta Y$ | التغير في الاستثمار $\Delta I$ | الميل الحدي للاستثمار |
|---------|----------------|---|----------------------------|--------------------------------|-----------------------|
| 1990    | 756.5          | 0.4808                                  | -                          | -                              | -                     |
| 1991    | 850            | 1.2704                                  | 93.5                       | 0.7896                         | 0.008                 |
| 1992    | 943.5          | 6.549                                   | 93.5                       | 5.2786                         | 0.06                  |

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخل الاستهلاكي في الجزائر

|         |          |             |        |              |         |
|---------|----------|-------------|--------|--------------|---------|
| 1993    | 1037     | -           | 93.5   | -6.549       | -0.07   |
| 1994    | 1130.5   | -           | 93.5   | -            | -       |
| 1995    | 1224     | -           | 93.5   | -            | -       |
| 1996    | 1317.5   | 15.2523     | 93.5   | 15.2523      | 0.16    |
| 1997    | 1411     | 15.1242     | 93.5   | -0.1281      | -0.0014 |
| 1998    | 1504.5   | 36.06187    | 93.5   | 20.93767     | 0.22    |
| 1999    | 1613.5   | 19.85892    | 109    | -16.20295    | -0.15   |
| 2000    | 1691.5   | 33.2661     | 78     | 13.40718     | 0.17    |
| 2001    | 1895.2   | 92.24748    | 203.7  | 58.89138     | 0.29    |
| 2002    | 2305.8   | 85.72185    | 410.6  | -6.52563     | -0.016  |
| 2003    | 2514.4   | 45.19786    | 208.6  | -40.52399    | -0.19   |
| 2004    | 2805.3   | 63.5621238  | 290.9  | 18.3642638   | 0.063   |
| 2005    | 3030     | 79.3050787  | 224.7  | 15.7429549   | 0.07    |
| 2006    | 3317.1   | 130.400288  | 287.1  | 51.0952093   | 0.18    |
| 2007    | 3870.3   | 115.2856272 | 553.2  | -15.1145608  | -0.027  |
| 2008    | 4498.7   | 170.8479864 | 628.4  | 55.5623592   | 0.088   |
| 2009    | 5167.7   | 206.823162  | 669    | 35.9751756   | 0.054   |
| 2010    | 5986.7   | 168.4508824 | 819    | -38.3722796  | -0.047  |
| 2011    | 7280.3   | 187.3068627 | 1293.6 | 18.8559803   | 0.015   |
| 2012    | 8180.9   | 116.2502981 | 900.6  | -71.0565646  | -0.08   |
| 2013    | 8891.9   | 133.6774356 | 711    | 17.4271375   | 0.024   |
| 2014    | 9614.8   | 121.4048242 | 722.9  | -12.2726114  | -0.017  |
| 2015    | 10279.3  | -           | 664.5  | -121.4048242 | -0.1827 |
| 2016    | 10936.2  | 179.0853944 | 656.9  | 179.0853944  | 0.27    |
| 2017    | 11145.1  | 136.70352   | 208.9  | -42.3818744  | -0.2    |
| 2018    | 11701.1  | 170.9603754 | 556    | 34.2568554   | 0.061   |
| 2019    | 12257.1  | 164.7279046 | 556    | -6.2324708   | -0.011  |
| 2020    | 12813.1  | 147.4785    | 556    | -17.2494046  | -0.031  |
| 2021    | 13369.1  | 117.2227    | 556    | -30.255831   | -0.054  |
| المجموع | 139157.4 | 2495.822544 | -      | -            | 0.6559  |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق.

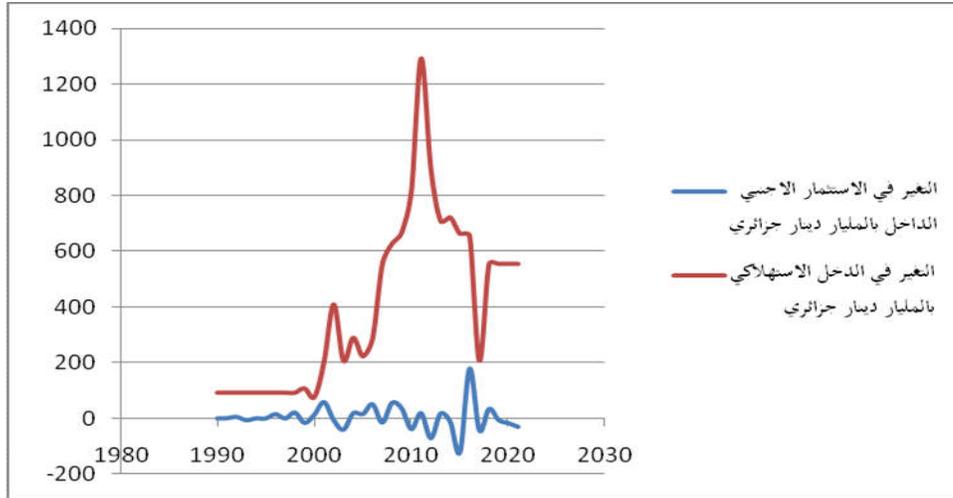
يقدر الوسط الحسابي للميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2021 بـ 0.0205 أو 2.05% والذي حسب بقسمة 0.6559 على عدد سنوات السلسلة (32 سنة) بمعنى كل زيادة في الدخل الاستهلاكي بوحدة واحدة يقابله ارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.0205 وحدة والذي يعني بأن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة جداً.

وبالتالي تكون دالة الاستثمار الأجنبي المباشر الكينزية من الشكل:  $I=j+0.0205Y_d$

ويمكن الاستعانة بالمنحنى الموالي والذي يبين العلاقة بين التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والتغيير في الدخل الاستهلاكي في

الجزائر:

شكل رقم (2): مقارنة بين التغيير في الاستثمار الأجنبي الداخل والدخل الاستهلاكي في الجزائر للفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق

ما يمكن استنتاجه من المنحنى السابق هو عدم وجود رابطة قوية بين التغيير في الدخل الاستهلاكي والتغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والذي يعني أن الارتفاع في الدخل الاستهلاكي له أسباب أخرى رئيسية غير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، كما أن هناك سنوات استمر الدخل الاستهلاكي في الارتفاع وبمستويات قياسية بينما هناك انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والأمثلة كثيرة؛ ففي سنة 2002 ارتفع الدخل الاستهلاكي بمستوى قياسي 410.6 مليار دينار جزائري بينما انخفض في نفس السنة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بـ 6.52563 مليار دينار جزائري، ومثال آخر في سنة 2012 ارتفع الدخل الاستهلاكي بـ 900.6 مليار دينار جزائري بينما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بـ 71.0565646 مليار دينار جزائري.

**خلاصة:** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة يمكن للدولة من خلاله أن تحصل على مزايا تمكنها من الدفع بالعجلة التنموية بطريقة أسرع من أن تعتمد على ذاتها؛ إلا أن تأثيرات الاستثمار الأجنبي لا بد من قياسها حتى يمكن معرفة مدى الجدوى منه ولا يتم استغلال الوضع الاقتصادي والذي قد يؤدي إلى نتائج عكسية تؤدي إلى تعطيل الوضع الاقتصادي، فالمستثمر الذي يستفيد من المزايا الممنوحة له ولا يقدم أي إضافات طويلة الأجل هو عبئ على الاقتصاد الوطني والذي سيظهر نتائجه السلبية بعد مدة من دخوله للاقتصاد الوطني. لذلك لا بد من تحديد دقيق لنوع الاستثمار الأجنبي الداخل حتى يكون سبب في الرفع بالاقتصاد الوطني على غرار الدول السبقة له. حيث أكدت الدراسة على صحة الفرضية الرئيسية المطروحة والتي جاء في مفادها بأن الميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على الدخل الاستهلاكي في الجزائر ضعيف ولا يرقى للتطلعات المخطط لها. حيث أظهرت الدراسة على أن الميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر اعتماداً على الدخل الاستهلاكي يقدر بـ 2.05% وهو ميل ضعيف جداً. بمعنى عدم وجود علاقة بين الارتفاع في مداخيل أصحاب الشؤون العقارية، ومداخيل الإداريين، ومداخيل الفلاحين، ومداخيل القطاع الاقتصادي من جهة والارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى. وهذا مؤشر على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يوفر مداخيل للقطاعات السالفة الذكر؛ كما أكدت الدراسة على صحة الفرضيات الفرعية والتي مفادها على التوالي:

**الفرضية الفرعية الأولى:** وجاء في نصها "حصّة الجزائر من الاستثمار الأجنبي العالمي مهملة ولا تتناسب مع الإمكانيات المتاحة" فخلال فترة الدراسة أعلى حصيلة تحصلت عليها الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل كانت سنة 2009 حيث تدفق إلى الجزائر ما قيمته 2.847 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية حيث كان حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية الداخلة في تلك السنة يمثل 1114.2 مليار دولار حيث مثلت حصة الجزائر ما نسبته 0.26% وهي نسبة مهملة مقارنة مع الإمكانيات التي تبرزها البلاد.

**الفرضية الفرعية الثانية:** وجاء في نصها "عرف الدخل الاستهلاكي في الجزائر ارتفاع متواصل خلال الفترة 1990-2021" حيث لم يتم تسجيل أي انخفاض في الدخل الاستهلاكي خلال فترة الدراسة حيث عرف منحني الدخل الاستهلاكي ارتفاع دائم وهذا أمر طبيعي كون ارتفاع عدد السكان من بين أسباب هذا الارتفاع، حيث لم يتم تسجيل أي سنة انخفض فيها الدخل الاستهلاكي عن السنة السابقة له.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** وجاء في مضمونها "لا توجد علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021: وقد أثبتنا صحة هذه الفرضية في كثير من السنوات حيث عرفت الدخل الاستهلاكي ارتفاع مستقر بينما سجلنا سنوات انخفض فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل وهذا يدل على ضعف العلاقة بين المتغيرين.

كما أن هذه الدراسة مكنتنا من التوصل إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- هناك تدفق ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر مقارنة بالتدفق العالمي إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الإمكانيات التي تبرزها البلاد وهذا عند أخذ قيمة الاستثمار بالدولار أما عند تحويل قيمة الاستثمار للدينار الجزائري تم تسجيل ارتفاع طفيف في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل وسبب ذلك هو الانخفاض السريع في سعر الصرف أين فقد الدينار الجزائري أكثر من 90% من قيمته منذ 1990 إلى غاية 2021؛ فقد انخفض الدينار أمام الدولار من 12.02 دينار للدولار الواحد سنة 1990 إلى 134.7387 للدولار سنة 2021؛
- هناك توجه للدخل الاستهلاكي نحو المداخل الإدارية حسب منشورات الديوان الوطني للإحصاء حيث أن قطاع الإدارة هو القطاع الوحيد الذي تزداد مساهمته في الدخل الاستهلاكي. كما هو مبين في الجدول الموالي وهذه النسب مأخوذة من الجدول رقم 03 وهي الإحصائيات المقدمة من الديوان الوطني للإحصاء:

| القطاع<br>السنوات | القطاع الاقتصادي | قطاع الفلاحة | قطاع الإدارة | القطاع العقاري |
|-------------------|------------------|--------------|--------------|----------------|
| 1998              | 53.97%           | 20.57%       | 24.31%       | 1.15%          |
| 2017              | 50.7%            | 20.33%       | 28.2%        | 0.77%          |

من أهم توصيات الدراسة التي اقتبسناها من الدراسة؛ أنه من أجل تفعيل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والدخل الاستهلاكي في الجزائر لابد من الاهتمام بنوعية الاستثمارات القادمة للجزائر؛ حيث يتم اختيار الاستثمارات الموفرة لفرص العمل سواء بطريقة مباشرة مثل توظيف عمال داخل المؤسسات الوافدة أو بطريقة غير مباشرة كأن تكون هذه الاستثمارات سبب في ظهور مداخل أخرى لها علاقة بنشاط هذه المستثمرة. ومن أجل جعل العمالة الجزائرية هدف للمستثمر الأجنبي لابد من الاهتمام بنوعيتها من حيث التكوين وكذا الاهتمام بمدى قدرتها على العمل بكل انضباط.

## قائمة المراجع:

### المؤلفات:

- 1- أبو قحف عبد السلام، (1989)، نظريات لتدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر؛
- 2- نزيه عبد المقصود ميروك، (2006)، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر؛
- 3- رضا عبد السلام، (2010)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر؛
- 4- سمير محمد عبد العزيز، (2013)، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، دار الاشعاع الفنية الاسكندرية، مصر؛
- 5- شطبي شريف، (2006/2005)، محاضرات في الإحصاء الوصفي، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- 6- عمر صقر، (2003)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر؛
- 7- منصورى الزين، (2012)، تشجيع الإستثمار وآثاره على التنمية الإقتصادية، دار الراية، عمان، الأردن؛
- 8- ضيف أحمد، (2017)، محاضرات في الاقتصاد الكلي 1، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البويرة، الجزائر؛

### المقالات:

- 9- الأسرج حسين عبد المطلب، (ديسمبر 2015)، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، الكويت، ص ص 2-71؛
- 10- بلعربي عبد القادر، ( جوان 2017)، الاستثمار الأجنبي في ظل قانون ترقية الاستثمار الجزائري، مجلة القانون الدولي، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 5، ص ص 33-46؛
- 11- زوافري الطاهر، وآخرون (سبتمبر 2014)، الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 1، ص ص 167-183؛
- 12- بن منصور ليليا، (ديسمبر 2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 5، ص ص 114-125؛
- 13- بوعزيز ناصر، (جوان 2017)، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رؤيا المستحدثات، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد 7، ص ص 23-39؛
- 14- Jeffrey Parker, (2010), theories of investment expenditures, university of chicago;
- 15- Johan E Eklund, (2013), Theories of Investment, A Theoretical Review with Empirical Applications, Swedish Entrepreneurship Forum;
- 16- Manjula S Salimath, (2009), Monopolistic Advantage Theory, University of North Texas.
- 17- Michael hwang and others, (2011), definition of investment, university of singapore;
- 18- Pedro nueno, (1975), reasnd for foreign investment in manufacturing facilities, spain, University of Navarra;
- 19- Trygve haavelmo, (1960), A Study in the Theory of Investment, university of chicago.

### مواقع الانترنت:

- 20- <https://unctad.org/search?keys=world+investment> (2023/03/13)، 2022- 1990 التقارير العالمية للاستثمار
- 21- <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327> (2023/03/13)، منشورات الديوان الوطني للإحصاء،
- 22- [https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_AR.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm) (2023/03/13) تقارير بنك الجزائر